الباب الأول

طبيعة الليبرالية وأصولها

obeikandl.com

obeikandl.com

أصل المصطلح واستخداماته التاريخية

اشْتُقَّتْ كلمة «ليبرالى» من الكلمة اللاتينية ليبر (حر)، والتى استمد منها كذلك مصطلح «حرية». يصف كتاب **ليڤى** بعنوان ***[تاريخ روما منذ نشأتها]*** النضالات من أجل الحرية بين طبقات العوام والنبلاء. وإن كان هذا النضال ساكنا فى العصور الوسطى، إلا أنه بدأ مرة أخرى فى عصر النهضة الإيطالى، فى الصراع بين مؤيدى دول المدينة الحرة ومؤيدى البابا. وضع **نيكولو ميكيافيلى** مبادئ الحكومة الجمهورية، وفسر **چون لوك** فى إنجلترا وغيره من مفكرى حركة التنوير الفرنسيين النضال من أجل الحرية طبقًا لمصطلح حقوق الإنسان.

أشار قاموس **أكسفورد** الإنجليزى إلى أن كلمة «ليبرالى» تم تداولها طويلا فى اللغة الإنجليزية بمعنى أنها تشير إلى «الأفراد الأحرار، النبلاء، الكرماء» وكذلك بمعنى «التحرر من القيود فى القول والفعل»، أى أن يكون للفرد الحرية فى العمل من أجل تحقيق هدف، أو الحديث الليبرالى، وعادة كمصطلح لإلقاء اللوم، ولكن بدايةً من (١٧٧٦ - ١٧٨٨م) اصطبغ المصطلح بحس أكثر قبولا على يد **إدوارد چيبون** وآخرين ليعنى «التحرر من التحيز والتمييز، أى التسامح».

استخدمت اللغة الإنجليزية، فى البداية، المصطلح ليعنى «الميل تجاه الحرية والديمقراطية»، وفقًا لقاموس **أكسفورد** الإنجليزى طبعة

عام ١٨٠١م تقريبا، واشتقاقا من كلمة ليبرالى بالفرنسية، وطُبِّق هذا المصطلح فى الإنجليزية على يد خصوم الليبرالية، ولذلك جاء استخدامهم له (عادة بالمفهوم الفرنسى مع إيحاءات بعدم التزام الأجانب بالقانون) وجاء فى الاستشهاد المبكر للغة الإنجليزية عن هذا المصطلح: «مد كل أثر للحرية، ولكل فكرة ليبرالية ترتبط بها».

أقامت حرب الاستقلال الأمريكية أول دولة تبتكر دستورا يقوم على مفهوم حكومة ليبرالية، خاصة فكرة أن الحكومات يقوم الحكم فيها بناء على رضا وقبول المحكوم. حاولت العناصر البرجوازية المعتدلة للثورة الفرنسية إقامة حكومة على أساس من المبادئ الليبرالية. أوضح علماء اقتصاد، أمثال **آدم سميث** فى كتابه ***[ثروة الأمم]*** ١٧٧٦م، المبادئ الليبرالية للتجارة الحرة. كان الدستور الإسپانى لعام ١٨١٢م الذى كُتبت مسودته فى كاديز، أول من استخدم كلمة ليبرالية بمعناها السياسى كمصطلح. أطلق كاتبو الدستور على أنفسهم لقب «الليبراليين»؛ للتعبير عن معارضتهم السلطة الاستبدادية المطلقة للملكية الإسپانية.

بدءًا من أواخر القرن الثامن عشر، أصبحت الليبرالية أيديولوچية رئيسية لدى كل الدول النامية.

الاتجاهات داخل الليبرالية

داخل الإطار المذكور عاليه، توجد نزاعات ونقاشات عميقة، وأحيانا مريرة بين الليبراليين. يبرز من هذه النقاشات، بعيدا عن الليبرالية الكلاسيكية [الأولى أو الأصلية أو التقليدية]، عدد من الاتجاهات

المختلفة داخل النظرية الليبرالية، وكما هو الحال فى الكثير من المجادلات، تستخدم الأطراف المتعارضة كلمات مختلفة للتعبير عن الأفكار نفسها، وأحيانا يستخدمون كلمات متطابقة لأفكار مختلفة. وهنا، سوف نستخدم «الليبرالية السياسية» من أجل تأييد الديمقراطية (الليبرالية) (سواء فى الجمهورية أو فى الملكية الدستورية) وتفضيلها عن الملكية غير المقيدة بدستور، وعن الديكتاتورية؛ ونستخدم «الليبرالية الثقافية» من أجل تأييد حرية الفرد وإعلائها على القوانين المقيدة للحريات لأسباب وطنية أو دينية. ونستخدم «الليبرالية الاقتصادية» من أجل تأييد حق الملكية الفردية فوق التنظيمات الحكومية، ونستخدم «الحرية الاجتماعية» لدعم وتأييد المساواة فى الفرص ونضعها فوق عدم المساواة فى الفرص. ونعنى بـ«الليبرالية المعاصرة» مزيجا من هذه الأنماط لليبرالية التى وجدت فى دول العالم الأول حاليا، وليس أى من الأشكال التجريدية التى أوردناها فيما سبق.

فى أحد اتجاهات الليبرالية، هناك إجماع فى الرأى حول ما يلى:

■ الليبرالية السياسية

هى الاعتقاد بأن الأفراد هم أساس القانون والمجتمع، وأن المجتمع ومؤسساته قامت من أجل الوفاء بأهداف الأفراد، دون تحيز لمن هم فى الطبقات الاجتماعية الأعلى. وتُعد (الماجنا كارتا)[1] مثالاً على الوثيقة

(١) «الماجنا كارتا» تعرف بأنها وثيقة الحقوق، التى انتزعها الوجهاء أصحاب الأملاك ومراكز النفوذ فى إنجلترا من ملكهم جون عام ١٢١٥م لتأمين حقوقهم، وحقوق الكنائس ورجال الدين، فيما يخص الأموال وجمع الضرائب ـ المترجمة.

السياسية التى أكدت حقوق الأفراد حتى فوق الحقوق الملكية. وتؤكد الليبرالية السياسية على العقد الاجتماعى الذى يقوم المواطنون فى ظله بوضع القوانين والموافقة على الالتزام بهذه القوانين. إنها تقوم على أساس من الاعتقاد بأن الأفراد هم أفضل من يعرفون ما يناسبهم. وتتضمن الليبرالية السياسية توسيع الحق فى الاقتراع للنساء، وغير البيض، والمعدمين. وتؤكد الليبرالية السياسية على سيادة القانون وتدعم الديمقراطية الليبرالية.

■ الليبرالية الثقافية

تركز على حقوق الأفراد فيما يتعلق بالضمير وأسلوب الحياة، بما فى ذلك قضايا من قبيل الحرية الجنسية، وحرية العقيدة، وحرية المعرفة، والحماية من اقتحام الحكومة للحياة الخاصة. وقد عبَّر **جون ستيوارت مل** بذكاء عن الليبرالية الثقافية فى مقالته **«عن الحرية»** عندما كتب: «الهدف النهائى الذى يسعى الجنس البشرى ليكفله ـ بشكل فردى أو جماعى، من حيث التدخل فى حرية التصرف لأى من أفراده ـ هو الدفاع عن النفس. إن ذلك هو الهدف الوحيد الذى عن طريقه تُمارس السلطة ـ بشكل قويم ـ تجاه أى فرد من مجتمع متحضر، وأن تقوم رغم إرادته بمنعه من إيذاء الآخرين، إذ أن صالحه من الناحية المادية أو المعنوية فقط لا يعد ضمانا كافيا». تعارض الليبرالية الثقافية، على وجه العموم، أن تضع الحكومة قواعد للأدب، أو الفن، أو النشاط الأكاديمى، أو الجنس، أو

الدعـارة، أو الإجـهـاض، أو تحـديد النسل، أو تعـاطى المسكرات والماريجوانا وغيرها من المواد المخدرة. يعارض معظم الليبراليين بعض أو كل أشكال التدخل الحكومى فى هذه المجالات. تعد هولندا حاليا فى هذا المجال أكثر الدول ليبرالية فى العالم.

على أى حال، كشفت بعض الاتجاهات داخل الليبرالية عن اختلافات حادة فى الرأى.

■ الليبرالية الاقتصادية

يعبر عنها الكثير من مناصريها على أنها تعنى الليبرالية الكلاسيكية [أو الأولى أو الأصلية أو التقليدية]، وهى أيديولوجية تؤيد الحقوق الفردية فى الملكية وحرية التعاقد. شعار هذا الطراز من الليبرالية هو «المشروعات التجارية الحرة». إنها تدعم سياسة رأسمالية عدم التدخل، بمعنى إزالة العوائق القانونية أمام التجارة، ووقف المزايا التى تمنحها الحكومة، مثل: الدعم والاحتكار. يرغب الليبراليون الاقتصاديون فى عدم وضع الحكومة لتنظيمات وقواعد للسوق، أو وضع القليل منها. قد يتقبل بعض الليبراليين الاقتصاديين تقييد الحكومة للاحتكارات والكارتلات، بينما يرى آخرون أن الاحتكارات والكارتلات إنما تأتى عن طريق الدولة وممارساتها. تتمسك الليبرالية الاقتصادية بأن قيمة السلع والخدمات يتم تحديدها عن طريق الاختيارات غير المقيدة للأفراد، أى بقوى السوق. ويسمح البعض أيضا بأن تكون قوى السوق هى الفاعلة حتى فى المجالات التى تقع تقليديا تحت سيطرة الحكومات، مثل بنود الأمن

والمحاكم. تتقبل الليبرالية الاقتصادية عدم المساواة الاقتصادية التى تنشأ من أوضاع مفاوضة ومساومة غير متكافئة، حيث أنها نتيجة طبيعية للمنافسة، طالما لم يتم أى نوع من أنواع الإكراه. يتأثر مثل هذا النمط من أنماط الليبرالية بوجه خاص بالليبرالية الإنجليزية لمنتصف القرن التاسع عشر. وتعد الرأسمالية الفوضوية شكلاً آخر من أشكال الليبرالية الاقتصادية. عادة ما يشار إلى الليبرالية الاقتصادية على أنها «الليبرالية».

■ الليبرالية الاشتراكية [أو الاجتماعية]

تعرف كذلك على أنها (الليبرالية الجديدة ـ new liberalism) (على ألا تختلط بالليبرالية الحديثة ـ neo liberalism)، نشأت ليبرالية الإصلاح أو (ليبرالية الرفاهية ـ welfare liberalism) فى أواخر القرن التاسع عشر فى الكثير من الدول المتقدمة، متأثرة بأفكار **جيريمى بنثام، وجون ستيورات مل** النفعية[1]. يتقبل بعض الليبراليين كليا أو جزئيا الماركسية ونظرية الاستغلال الاجتماعى وانتقادات «دوافع الربح»، وينتهون إلى أن الحكومة لا بد أن تستخدم سلطتها لعلاج هذه المشكلات. وفقا لعقائد ليبرالية الإصلاح كما شرحها كُتاب من أمثال **جون ديوى، ومورتيمر آدلر**، أنه طالما كان الأفراد هم أساس المجتمع، لا بد أن يكون بإمكان كل فرد الحصول على حاجاته الأساسية اللازمة مثل: التعليم، وفرص الكسب الاقتصادى، والحماية من الأحداث المؤذية الكبيرة التى تخرج عن حدود إمكانياتهم. وتعد هذه المزايا فى نظر

(١) مذهب يقول بأن الحكم على شىء ما رهن بمدى الانتفاع منه ـ المترجمة.

الليبرالية الاشتراكية حقوقًا. هذه الحقوق الإيجابية التى لا بد أن تُستخلص من أفراد آخرين وتقدم عن طريقهم، مختلفة بشكل فعال عن الحقوق السلبية التقليدية التى تستلزم فقط التوقف عن التعدى على حقوق الآخرين. من منظور الليبرالية الاشتراكية، يعد ضمان الحقوق الإيجابية هدفا مستمرا مدعوما بالتوجه العام لحماية الحريات. يتم دعم المدارس، والمكتبات، والمتاحف، والمعارض الفنية، عن طريق الضرائب. تؤيد الليبرالية الاشتراكية بعض القيود على المنافسة الاقتصادية، مثل: قوانين مقاومة الاحتكارات (أو التجميع الضخم لرءوس الأموال) وقوانين الحد الأدنى للأجور. إنها تتوقع كذلك من الحكومات أن توفر المستوى الأساسى من المعيشة الكريمة، مدعمة بالضرائب، والهادفة إلى أفضل استفادة من مواهب السكان لتحاشى الثورة، أو ببساطة تهدف إلى تحقيق «الصالح العام».

هناك خصومة أساسية بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية الاشتراكية. ينظر الليبراليون الاقتصاديون إلى الحقوق الإيجابية على أنها بالضرورة تنتهك مشروع التجارة الحرة، وبالتالى فهى غير مشروعة، ويرون أن دور الحكومة دور محدود. يرى بعض الليبراليين الاقتصاديين أنه لا عمل حقيقى للحكومة، بينما يُقصر آخرون عمل الحكومة على المحاكم، والشرطة، والدفاع ضد الغزو الأجنبى. وعلى النقيض، يرى الليبراليون الاشتراكيون دور أكبر للحكومة فى تحقيق الرخاء العام أو دولة الرفاهية، بتوفير بعض أو كل الخدمات التالية: الطعام والمأوى لمن لا يستطيعون توفيرهما لأنفسهم، والرعاية الطبية، والتعليم، ورعاية الأطفال والمعوقين، بما فى ذلك المعاقين بسبب تقدم العمر، ومساعدة

ضحايا الكوارث الطبيعية، وحماية الأقليات، ومنع الجريمة، ودعم الفنون والعلوم. يتنكر هذا الاتجاه تماما لفكرة الحكومة المقيدة. يسعى كل من نمطى الليبرالية إلى تحقيق الهدف نفسه ـ الحرية ـ لكنهما لا يتفقان كثيرا حول أفضل أو أكثر السبل لتحقيقها. تؤكد بعض الأحزاب الليبرالية على الليبرالية الاقتصادية، بينما يركز البعض الآخر على الليبرالية الاشتراكية (أو الاجتماعية). تجد الأحزاب المحافظة الليبرالية الاقتصادية، بينما تعارض الليبرالية الاشتراكية والثقافية.

يسود فى كل أشكال الليبرالية ـ التى ذكرناها سابقا ـ اعتقاد عام بضرورة توفر توازن بين المسئوليات الحكومية والخاصة، وأن على الحكومة أن تقتصر على تلك المهام التى لا يمكن للقطاع الخاص أن ينفذها على الوجه الأكمل. تطالب كل أشكال الليبرالية بحماية الكرامة والاستقلالية الأساسية للفرد فى ظل القانون، ويرى الجميع أن حرية تصرف الفرد تعزز قيام مجتمع أفضل. انتشرت الليبرالية فى العالم الحديث إلى حد أن معظم الدول الغربية تقدم ـ على الأقل ـ خدمات شفهية لحرية الفرد كأساس للمجتمع.

تباين الليبرالية عما قبلها، وعما يعاصرها

باين مفكرو حركة التنوير المبكرة بين الليبرالية، تسلطية نظام الحكم القديم والإقطاع والمركانتيلية[1] والكنيسة الكاثوليكية الرومانية.

(١) الركانتيلية مذهب اقتصادى قديم، كان يعتقد أن قوة الدولة الاقتصادية تعتمد على ما ديها من معادن نفيسة، كالذهب والفضة، وأن تصدر بأكبر حجم ممكن، وتستورد بأقل حجم ممكن، مع التنظيم الحكومى الصارم لكامل الاقتصاد الوطنى. وبقيت آثار المذهب فى كثير من دول أوروبا حتى القرن التاسع عشر ـ المترجمة.

بعد ذلك، فصَّل معظم الفلاسفة الراديكاليين أفكارهم إبان الثورة الفرنسية وخلال القرن التاسع عشر، وعرَّفت الليبرالية نفسها على أنها نقيض للاشتراكية والشيوعية، رغم أن الأحزاب الأوروبية الليبرالية المعاصرة كثيرا ما كونت تحالفات مع الأحزاب الاشتراكية. وعرّفت ليبرالية القرن العشرين نفسها بالتناقض مع النظم الجمعية والتسلطية.

يرفض بعض الليبراليين المعاصرين ـ أتباع (الليبرالية الحديثة ـ neo liberalism نظرية الحرب العادلة التى تؤكد على الحياد وحرية التجارة، ونادوا بحق التدخل[1] والأمن الجمعى.

تنحاز الليبرالية إلى سلطة محددة للدولة. وهناك على الطرف، الليبرالية المعادية بشدة لتدخل الدولة، كما أيدها **جوستاف دى موليناري، وهربرت سپنسر، وأوبيرون هربرت**، والتى تعتبر أحيانا شكلا من أشكال الفوضوية. بينما يزعم معظم الليبراليين بأن الحكومة ضرورة لحماية الحقوق. وحديثا، دخلت الليبرالية مرة أخرى فى صراع مع من يسعون إلى مجتمع تحكمه قيم دينية: غالبًا ترفض الراديكالية الإسلامية الفكر الليبرالى برمته[2].

(١) لدول الغرب فى شئون الدول الأخرى ـ المترجمة.

(٢) كذلك ترفضه الأصولية المسيحية والأصولية اليهودية، بل يرفضه اليمين المسيحى فى الولايات المتحدة، وهو يشكل من ربع إلى ثلث السكان، ويمكن لمن يريد قراءة كتاب «الأصولية اليهودية فى إسرائيل» ومؤلفاه يهوديان، عمل أحدهما الجنسية الأمريكية والثانى الجنسية الإسرائيلية، وكتاب «أصول التطرف ـ اليمين المسيحى فى أمريكا» ومؤلفوه خمسة أمريكيين، والكتابان من منشورات مكتبة الشروق الدولية ـ المترجمة.

يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بالملكية الخاصة، والأسواق الحرة، والمنافسة الاقتصادية، والتحرر من الإكراه، وحكومة محدودة (وكلها حريات)، وحكم القانون، وحقوق الأفراد (أو الحقوق الطبيعية كذلك). كل تلك الحريات متأصلة فى جميع البشر وفى كل المعتقدات، والثقافات، والعرقيات، والتواريخ، وأن كل الشعوب قادرة على الوصول إلى حكومة ليبرالية ومجتمعات ليبرالية وليس فقط الثقافات الغربية. يفضل الليبراليون الكلاسيكيون حكومة تنتهج سياسة عدم التدخل.

يرفض الليبراليون الكلاسيكيون تحويل الثروات [من الأغنياء للفقراء، عن طريق الضرائب أو غيرها] (رغم احترامهم لهدف مساعدة المحتاجين)، والتعريفات الجمركية، وغيرها من العوائق التجارية مثل: نظام الحصص، والأسواق المنظمة (الذى يعرف كذلك على أنه اقتصاد مختلط)، والضوابط على رءوس الأموال، أو الأجور والأسعار. وكمبدأ عام، تعتبر سياسات الدولة فى الاقتصاديات الكبرى تقليصًا للرخاء العام للمجتمع. ينظر **ميلتون فريدمان** إلى الأمن الاجتماعى والتعريفات الجمركية على سبيل المثال على أنها تحويل فاسد للثروة. اعتقد **هايك وفريدمان** كذلك أن الحرية الاقتصادية سوف تساعد فى بناء وحماية الحريات السياسية والمدنية، بينما تؤدى خسارة الحريات الاقتصادية إلى خسارة الحريات المدنية والسياسية.

تُعدُّ آراء **ميلتون فريدمان** عن حرية الاختيار، والرأسمالية، والحرية، أمثلة على تلك الفلسفة التى تم تحديثها كى يفهم الرجل والمرأة المعاصران الليبرالية (الكلاسيكية).

***

obeikandl.com